الفصل السابع

الملامح المستقبلية للتطور العمراني السريع وللنمو السكاني الهائل ومشكلات تخطيط المـدن

آ ـ تحضر مفاجىء وسريع اصـاب كل الدول العربية دون استثناء .

(١) المراحل التاريخية والمشكلات الحضرية المعاصرة .

(٢) تحضر سريع وزيادة في عدد سكان المدن على حساب سكان الأرياف .

ب ـ حركة تحضر عالمية عامة وشاملة وظهور الحواضر الكبرى العملاقة .

(١) نمو هائل في عدد سكان المـدن والحواضر الكبرى وتغير مهم سيطر على ترتيب المدن الكبرى المعروفة حاليـاً .

(٢) المشـكلات المستقبلية الناتجـة عن تراكم السكان في المـدن .

Scanned with CamScanner

آ ـ تحضر مفاجىء وسريع أصاب كل الدول العربية دون استثناء

(١) ـ المراحل التاريخية والمشكلات الحضرية المعاصرة :

نتيجة للتاريخ المشترك لمجموع الدول العربية المتناثرة في أرجاء الوطن العربي والتي كانت الى وقت قريب تنضوي في وحدات عربية طبيعية وسياسية مثل بلاد المغرب العربي الكبير ، بلاد الشام ، بلاد وادي النيل وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي . فان القضايا الحضرية المعاصرة من المؤكد أنها ستكون متشابهة في معظم الدول العربية المشكلة للوطن العربي حالياً ، وخير تأكيد لذلك تلخيص أعمال الأستاذ الدكتور اسحق يعقوب القطب[1] والمتعلقة بهذه الفقرة .

إن التاريخ الحضاري المشترك للدول العربية والذي يعود الى فترة تمتد الى نحو ١٤ قرناً ، قد حدد العوامل المشتركة التي كان لهـا دور هام في بنية ووظائف المجتمعات الحضرية في المراحل التاريخية المتعاقبة **وهي المرحلة التي تبدأ مع مرحلة الفتوحات الاسلامية** ومرحلة بناء الدولة الاسلامية وامتداد حضارتها وعلى الاخص في منطقة امتداد الوطن العربي الحالي ، وحيث أصبح للمدينة العربية الاسلامية أهمية ومكانة وشغلت حيزاً أساسياً من اهتمامات القادة والملوك والأمراء والمشرفين على إدارة المدن والمناطق وما تلا ذلك من آثار عمرانية طبعت المرحلة التاريخية بطابعها . **ثم مرحلة الاستعمار التركي والتعديات** غير العربية الكثيرة على سيادة الانسان العربي وتطوره الحضاري وحيث بدأت مرحلة التراجع الحضاري العربي المسلم وساد الخوف والدمار والفتن وقل الأمن والسلام ففقدت المدينة قيمتها الحضارية وتفككت

---

(١) اسحق يعقوب القطب ، « ازمة علم الاجتماع الحضري في البلاد العربية » مجلة المدينة العربية ، ص ص ٦٢ ـ ٦٩ . العدد ٣٢ ، الكويت ١٩٨٨ م .

Scanned with CamScanner

مؤسسات الدولة أمام المد العنصري التركي وأمام عدائية العسكري التركي ـ العثماني للحضارة ولحياة المدن .

ومع بداية القرن التاسع عشر وانتهاء الحرب العالمية الأولى وما تلا ذلك من متغيرات في الخرائط السياسية الدولية والاقليمية والتغير في المفاهيم والنظرة الى معاني الحياة ، بدات مجموع الدول العربية **بمرحلة جديدة من التحضر الحديث** وبداية الاستقرار الكثيف نسبياً في المدن والحواضر الكبرى بشكل يتفق مع التغير في الانشطة الاقتصادية الموجهة ويتفق مع المتطلبات الادارية والعسكرية ومع السنوات الخمسين وبداية السنوات الستين ، **اي مرحلة الاستقلال الحقيقي للقسم الاكبر من الدول العربية وظهور انظمة الحكم الوطنية والتي رافقتها تغيرات اجتماعية واهتمامات قطرية هامة ، بدات مرحلة حديثة وهامة جداً من مراحل الاستقرار البشري الجديد وتطبيق خطط اقليمية اجتماعية ـ اقتصادية طموحة شملت القطاعات المختلفة كافة** وقادت الى توضع بشري جديد في أغلب المدن القائمة وعملت على زيادة أعداد السكان في المدن وتغيرت نسبة سكان الحضر الى نسبة سكان الأرياف حيث بدأت هذه الأخيرة تتراجع لصالح سكان المدن .

إن التحضر السريع الذي عرفته مجموع الدول العربية والقدوم الريفي الهائل نحو المدن وتضخم عدد سكان المدن في مرحلة تاريخية قصيرة جداً ، خلق كل ذلك العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ماتزال تتفاقم يوماً بعد يوم والتي من الهام ايجاد الحلول لها أو العمل على الاهتمام الجدي بهذه الظواهر التي رافقت مرحلة النمو العمراني الحديث والتوصل الى حلول عملية تسهم في توفير التوازن والتماسك للمجتمعات الحضرية التي تعاني من التفكك الاجتماعي وفقدان المعيارية للنمو المتكامل ، وأهم ملامح هذه القضايا المعاصرة : للتحضر في المجتمع العربي

١ـ إن عملية التحضر في المجتمعات العربية ليست جديدة وهي تصاحب التاريخ العربي منذ فجر الإسلام .

٢ـ في بعض الدول العربية نرى مظاهر حضارية مواكبة لفترة وجود الاستعمار والانتداب وهي مشابهة لتلك الموجودة في البلاد الغربية .

Scanned with CamScanner

٣ً ـ يمتاز النمو الحضري في البلاد العربية بأنه لا يعبر عن حقيقة اقتصادية وحاجة اجتماعية وإن ذلك النمو هو بفعل عوامل استثنائية وخارجية مثل الهجرة من الأرياف نحو المدن والهجرات القسرية لإجبار شعوب لترك أرضها نحو المجهول مثل هجرة الفلسطينيين بالاضافة الى التطور العمراني بفعل اكتشاف البترول في دول الخليج العربي والسعودية وليبيا وبسبب الشعارات السياسية التي طرحتها بعض الدول العربية والهادفة الى تحسين وضع الانسان ومحاولة إيجاد قاعدة اقتصادية متينة لتنمية الأرياف وإعمار المدن ، بالاضافة الى ظهور طبقة تجارية عملت على تنشيط القطاع العمراني بشكل أو بآخر .

٤ً ـ إن التطور العمراني الحديث ترافق بمعدلات مرتفعة في نسبة الولادات وبالتالي بالزيادة السكانية وثم ظهور المعادلة الديمغرافية الجديدة والناتجة عن معدلات ولادات مرتفعة وانخفاض في نسبة الوفيات وارتفاع معدلات الخصوبة وزيادة نسبة الهجرة الريفية كل ذلك حصل في فترة زمنية قصيرة بحيث أن معدلات النمو الحضري أصبحت أسرع وأعلى من معدلات النمو الاقتصادي .

٥ً ـ إن النمو الحضري لا يخضع لأية قوانين محلية أو أعراف علمانية ولا يعبر عن حاجة المواطن الحقيقية .

٦ً ـ إن درجة الإشغال غير متفقة مع حاجة الانسان فبالوقت الذي لا تتجاوز حصة الفرد من المساحة المسكونة فعلاً ٨ م٢ في أكثر الحالات السكنية في المدن فان قسماً آخر يعبر عن العكس حيث تزداد حصة الفرد الى أكثر من ١٠٠ م٢ من المساحة المسكونة فعلاً .

٧ً ـ إن التراكم البشري في المدن من المؤكد كان على حساب النقص في مستوى الخدمات الحضرية المختنقة ولذلك يمكننا أن نقول إن مستوى التخديم في العديد من المدن هو أقل من حاجة السكان كماً وكيفاً .

٨ً ـ إن النمو الحضري الحديث وسرعته وازدياد حاجة السكان المطلبية خلق ما نسميه المدن المهيمنة حيث ان المدينة العاصمة الاقليمية تحتكر غالبية الانشطة

Scanned with CamScanner

التي تؤثر في الحياة اليومية للسكان وهذا ما جعل هذه الأخيرة لأن تصبح سوقا يومياً لتأمين حاجة السكان من كل الأقاليم بالاضافة الى مختلف القضايا الادارية والقضائية والصحية والتعليمية وغير ذلك .

٩ً ـ إن ارتفاع أسعار الأراضي الداخلة ضمن المخططات التنظيمية والمضاربات العقارية **قاد الى التعدي على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن وتحويلها الى احياء سكنية .**

١٠ً ـ إن ضخامة الكتل البشرية القادمة نحو المدن والاختلاف الكبير في المستوى المادي والاجتماعي للقادمين **خلق ظاهرة التوضع على أطراف المدن وظهور ظاهرة الأحياء السكنية المخالفة أو البناء المخالف ، وهي ما تشكل حالياً الأحياء الاكثر كثافة او ما يسمى ثقل المدينة الحقيقي .**

(٢) ـ تحضر سريع وزيادة في عدد سكان المدن على حساب سكان الأرياف(١) :

إن من أبرز السمات المشتركة لاتجاهات النمو الحضري الحديث في البلاد العربية خلال الفترات الحضارية في المراحل التاريخية المتعاقبة هو ظهور المدينة القائدة أو العاصمة الإقليمية والتي تتوضع بها القيادة السياسية والادارية والقضاء وبيت المال والقيادة العسكرية ، وإذا كانت هذه الخاصية تنطبق على أكثر حالات المدن الرومانية التي كانت تتوضع في أماكن مختلفة من البلدان العربية فان ذلك أيضاً ينطبق على حالة المدينة العربية الإسلامية منذ فجر الاسلام وحتى الآن وحيث ظهرت المدن الرئيسة أو العواصم للامارات والأقاليم والتي تميزت بالطابع العمراني الاسلامي ، والتي توضعت بها مختلف القطاعات القيادية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحرفية وغير ذلك .

إن المدينة الاسلامية بشكل عام لم تكن مدينة عملاقة ولم تشد إليها إلا أعداد محدودة من السكان لم تزد على ٢٠٪ من مجموع السكان الاقليمي وكانت مركزاً للقرار السياسي والعسكري والذي ينضوي تحتهما كل الفعاليات الأخرى وبالاضافة

---

(١) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

الى ذلك فهي مركز لادارة الشؤون الدينية ، وكان المسجد يؤدي وظائف متنوعة ، فهو مكان للصلاة والعبادة ومركز ثقافي وتعليمي ومقر للتقاضي وغيره ، وكانت المدن مقسمة الى أحياء [دمشق ٧٠ حياً ، حلب ٥٠ حياً] ويقطن في كل حي أكثر من ١٠٠٠ ساكن ، غالباً ما يرتبطون بعلاقات قرابية أو عرفية أو دينية أو مذهبية أو حرفية ويدير الحي شيخ يتم تعيينه من قبل الحكام الذين كانوا يعتمدون العداوة والشعب والفوضى بين الأحياء[1] .

أما في العصور الوسطى فبدأت بوادر الاتحاد الاسلامي وتأثير العلماء والطليعة المتدينة في العلاقات الاجتماعية والادارية والحرفية .

إما في إبان الحكم العثماني الذي بدأ منذ بداية القرن الخامس عشر ميلادي ، فقد تحولت المدن العربية آنذاك الى مجتمعات اقطاعية تستهلكها الحروب وتدهورت المناشط العلمية والثقافية وأهمل العمران وتراجعت الإرادة العربية المعبرة وفكت الاهتمامات في النواحي العمرانية وتحولت الكثير من الأبنية التاريخية وذات القيمة الهامة الى مؤسسات وأنشطة ذات أغراض عسكرية أو مخالفة للغرض التي بنيت من أجله . وكان على المدينة العربية الاسلامية أن تنتظر أربعة قرون كاملة من العتمة والانحطاط والتقوقع الحضاري والانطواء الديني والانعزالية .

أما في فترة الاستعمار الحديث وباختلاف انتماءاته الجغرافية والعرقية والجنسية التي سادت في العديد من الدول العربية ، فان نوعاً من التحضر الحديث واتساعاً في رقعة المدن المأهولة ، بدأ يظهر على أثر الأمن والاستقرار الذي ساد نسبياً مع وجود الاستعمار الأوروبي . ولكن من الهام القول إن أكثر المناطق عرفت نمواً عمرانياً هاماً وأن المظاهر الحضارية الهامة تركزت في المدن والمراكز البشرية التي توضعت بها القيادات العسكرية والقيادات السياسية العليا وفي هذا المجال من الهام التنويه بأن العديد من المدن الاقليمية الحالية عرفت نموها الأول في تلك الفترة مثل مدينة السويداء والقامشلي والحسكة في سورية والعديد من المدن الهامة في دول المغرب

---

(١) انظر اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

العربي ولبنان . وان الصفة الغالبة لتلك المدن هي وظيفة سكنية تحوي أحياء للسكان الوطنيين وأحياء مستقلة حديثة ظهرت لأول مرة مستخدمة مواد أولية عصرية وهندسة غربية مخصصة للجاليات الأجنبية بالاضافة الى ظهور أسواق تجارية حديثة وأسواق جملة لبيع الخضار « سوق هال » . وان الوظيفة الأساسية لتلك النماذج من المدن هي تقديم الخدمات المختلفة للسكان الجدد وسكان المدينة الأصليين والى القسم الأعظم من سكان عموم الاقليم الذي تقع به المدينة .

ومهما يكن فان نسبة التحضر في هذه الفترة بقيت متواضعة جداً وبقيت الكثافة السكانية تتوضع في الأرياف وتمارس الزراعة مقابل كثافة ضعيفة في المدن الرئيسة .

ولكن الصورة تتغير بسرعة ابتداء من السنوات الستين وترتفع وتيرة التوطن في المدن وتزداد نسبة سكان المدن وتزداد معها وتيرة التحضر والتطور العمراني الذي عرف أعلى معدلات النمو مع السنوات السبعين وفي عموم الدول العربية دون استثناء ومن أهم الملامح الحضرية لتلك الفترة :

١ ـ الارتفاع المفاجيء في نسبة السكان الحضر [الذين يقيمون في تجمعات سكانية مصنفة على أنها حضرية ويزيد عدد سكانها على ٢٠٫٠٠٠ نسمة] . فقد الكويت ٩٠٪ و ١٨٪ في عمان عام ١٩٨٠(١) .

تضاعف عدد سكان الحضر خلال فترة تتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ سنة مرة واحدة في بعض الدول العربية وفي بعضها الآخر تضاعف أربع مرات(١) .

٢ ـ تفاوتت نسبة التحضر بين البلدان العربية بشكل كبير حيث بلغت في الكويت ٩٠٪ و ١٨٪ في عمان عام ١٩٨٠(٢) .

٣ ـ وعلى هذا الأساس فانه يمكن تصنيف الدول العربية الى ثلاث مجموعات حسب نسبة التحضر عام ١٩٨٠ وحسب الاحصاءات الحكومية لكل دولة وحسب المعطيات الواردة في احصاءات الأمم المتحدة السنوية .

١ ـ بلدان ذات تحضر مرتفع
٢ ـ ذات تحضر متوسط
٣ ـ ذات تحضر منخفض

(١) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .
(٢) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

أقسام الدول العربية حسب التحضر

أولاً ـ بلدان ذات تحضر مرتفع (٥٠٪ من السكان يقيمون في المدن) وتخص كلاً من الدول التالية :

الدولة او الاقليم	نسبة التحضر
الكويت	٩٠ر٢٪
قطاع غزة	٨٨ر١٪
قطـر	٨٥ر٠٪
البحرين	٧٩ر١٪
دولة الامارات	٦٨ر٧٪
لبنـان	٦٨ر٠٪
العـراق	٦٦ر٢٪
السعودية	٦٠ر٢٪
الجزائر	٥٤ر٢٪
الأردن	٥٣ر٧٪

وأهم الخصائص المشتركة لهذه الدول هي : إنتاج النفط واستثمار عائداته في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في القطاعات السكنية والصحية والتعليمية والتصنيع والاعلام والمؤسسات الاجتماعية والدينية والترفيهية ، وقد تمركزت معظم هذه المؤسسات في المدن الرئيسة والعواصم دون غيرها . أما في لبنان فالأمر يختلف تماماً وعمرانه كان بسبب دوره السياحي العالمي وقدرته على جذب رؤوس الأموال وتوظيفها في القطاعات العمرانية والنشاط التجاري والمصرفي والاجتماعي والذي تركز بصورة خاصة في المدينة العاصمة بيروت[1] .

تتفق مجموع الدول العربية الغنية في كونها مستوردة للأيدي العاملة العربية والآسيوية وبسببها عرفت تلك الدول نسبة تحضر عاليـة جداً ، أما فيما يخص

(١) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

الأردن ، فان النمو الحضري كان بسبب الاستثمار الواسع في عائدات المهاجرين وضخامة تدفق تلك الأموال على الأردن والتي بلغت نحو مليار دولار عام ١٩٨٥ م بالاضافة الى التواجد الفلسطيني الهائل وقدرته على التفاعل مع الحركة الاقتصادية الاجتماعية التي توافقت مع سياسة الدولة في تطبيق سياسة التنمية الاقليمية وسياسة توطين البدو[١] .

ثانياً ـ دول ذات تحضر متوسط (نسبة سكان المدن تراوحت بين ٢٥ ـ ٤٩٪ من مجموع السكان العام) .

وينطبق هذا التصنيف على كل من : مصر ، سورية ، تونس ، المغرب ، ليبيا ، اليمن .

الدولة أو الاقليم	نسبة التحضر
مصر	٤٩ر٥٪
تونس	٤٩ر٣٪
سورية	٤٨ر٣٪
المغرب	٣٨ر٢٪
ليبيا	٣٢ر٨٪
اليمن	٣٦ر٣٪[٢]

من الخصائص المشتركة بين هذه الدول أنها تمر في مرحلة انتقالية سريعة من الانتاج الزراعي والحيواني الى التصنيع المتوسط والخفيف ، بالاضافة الى زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى المدن . وان نمو المدن السريع يعود الى سبب تمركز غالبية الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وغير ذلك في تلك المدن مقارنة مع المدن الاقليمية الأخرى .

(١) فيصل قماش ، مصدر سابق .
(٢) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

ثالثاً ـ دول ذات تحضر منخفض (نسبة سكان المدن أقل من ٢٥٪ من مجموع السكان) • وهذه الدول هي : موريتانيا ، السودان ، اليمن ، عُمان •

الدولة أو الاقليم	نسبة التحضر
موريتانيا	٢٣ر١٪
السودان	٢١ر٤٪
اليمن	١٨ر٢٪
عُمان	١٣ر١٪ (١)

والسمات المشتركة بين هذه الدول هي أن نمط الانتاج يعتمد على الزراعة التقليدية وانخفاض معدل الدخل القومي وارتفاع معدلات الأمية وزيادة معدل الولادات والوفيات ، وإن النمو الحضري محصور بسبب الهجرة الداخلية والزيادة الطبيعية والاستثمارات الصناعية الضعيفة •

بشكل عام يمكن القول إن النمو الحضري كان بفعل الارتفاع في معدل الدخل القومي السنوي للفرد وهذا يخص دول الخليج والسعودية ، وبالمقابل فان الانخفاض في مستوى الدخل الفردي السنوي كان يتطابق مع نسبة نمو حضري ضعيف في اليمن الديمقراطي واليمن الشمالي ، والنمو الحضري بالنسبة لسورية ومصر والأردن لم يكن مرتبطاً بالدخل الفردي الذي لم يكن السبب الكافي لوجود نسبة تحضر عالية في هذه الدول ، وبشكل آخر يقال إن نسبة التحضر المرتفعة وفق المعيار السكاني لا يلازمها بالضرورة التقدم في المستوى النوعي الحضاري والحياة العصرية ومن الهام القول إن الفرق ليس كبيراً في بلادنا بين طبيعة الحياة في المدن ونمط الحياة في الأرياف وان الكثير من سكان المدن يمتهنون الزراعة وأعمالاً زراعية لا تتفق عادة مع سكان المدن حسب المعايير الحضرية(٢) •

---

(١) اسحق يعقوب القطب ، مصدر سابق •
(٢) فيصل قماش ، مصدر سابق •

Scanned with CamScanner

ب ـ حركة تحضر عالمية عامة وشاملة وظهور الحواضر الكبرى والعملاقة

إن النمو العمراني الحديث وزيادة عدد سكان المدن ، وكما تحدثنا سابقاً لم يقتصر على دولة ما أو على قارة أو على إقليم ، بل كان عاماً وشاملاً وأصاب مختلف دول الكرة الأرضية دون استثناء ولكنه بنسب متفاوتة فمنها ما كان ذا وتيرة عالية ومنها ما هو متوسط ومنها ذا حركة عمرانية ضعيفة بالاضافة الى ذلك فان حركة النمو العمراني اختلفت بأسبابها من بلد لآخر ولكن جميعها كانت متفقة في أن عامل الهجرة الداخلية أو القدوم الخارجي لهذه الدولة أو تلك لعبا دوراً أساسياً في عملية دفع وتيرة الحركة العمرانية ، وبالتالي فان مجموع تلك العوامل قادت الى تغيير في مفاهيم وتصنيف المدن التي كان يسود الى ما قبل بداية الانفجار العمراني الذي شهد أوجه في بداية السنوات الثمانين ، ونرى أن من المفضل في هذا المجال الاستعانة بورقة العمل المقدمة من الأستاذ عبد الله العلي النعيم ، أمين مدينة الرياض ، الى مؤتمر التسيير العمراني لكبريات المدن العالمية المنعقد بالجزائر عـام ١٩٨٨ عن الحواضر الكبرى وتحديات المستقبل[١] .

١ ـ التغير في مفهوم المدن ومقاييسها :

تشير بعض الدراسات العلمية الى أن الحاضرة هي مجموعة السكان المقيمة في تجمعات بشرية تنامت لتحتل موقعها في مقدمة تصنيفات المدن ، ودراسات أخرى أشارت الى عنصرين آخرين في مفهوم التحضر ، أولهما عدد محاور التمركز ، والثاني زيادة حجم الكثافة السكانية وهناك تصنيفات تأخذ في حسبانها اعتبارات سياسية ، إدارية ، تاريخية ، ثقافية ، وتتفاوت التصنيفات من دولة الى أخرى .

---

(١) عبد الله العلي النعيم ، الحواضر الكبرى وتحديات المستقبل ، مجلة المدينة العربية ، ص ص ٧٠ ـ ٨٣ ، العدد ٣٣ ، الكويت ١٩٨٨ م .

Scanned with CamScanner

لتعريف المحاضرة

أما التصنيفات التي اعتمدتها الأمم المتحدة فقد تضمنت ثلاث نقاط أساسية هي:

١ ـ التنظيمات المدنية التي تشمل نوع الحكومة المحلية وعدد الأشخاص ونسبة السكان العاملين في المجالات الزراعية ، الصناعية ، التجارية ، والخدمات وغيره .

٢ ـ الأسلوب الاداري ، وعدّ المركز الاداري الذي يخدم عدداً من المراكز البشرية المحيطة منطقة حضرية وما عداه منطقة ريفية .

٣ ـ عدّ حجم السكان في التجمعات البشرية معيار التصنيف الحضري بصرف النظر عن العوامل الأخرى[١] .

وعلى الرغم من أهمية هذه التصنيفات وجدواها في تحليل التركيب الاجتماعي والوظائف الاجتماعية وخصائص النظم السياسية والادارية والاقتصادية ، إلا أن العوامل التاريخية والدينية والظروف الجغرافية والبيئية والعادات والتقاليد والتراث وتفاوتها بين المجتمعات المختلفة تلقي بظلالها على اتجاهات التصنيف .

وقد شهدت التجمعات الحضرية تغيراً ملموساً في البناء الوظيفي الذي تأثر بتحركات التحضر والتصنيع وأخذت المفاهيم القديمة تتوارى والمهن والحرف اليدوية تختفي أمام التطور التكنولوجي واستخدام الآلة والتقدم العلمي الحديث .

أما المجتمعات الحضرية في الوطن العربي والاسلامي فقد كان للدين ولايزال بصمات ظاهرة على شكل المدن وملامحها الأساسية من جهة وعلى ترابط السكان واتجاهاتهم الفكرية والثقافية من جهة أخرى ، وتجسد ذلك في تلك المباني القائمة والمتجددة في المدن الاسلامية وعدّ المسجد الجامع مركز المدينة وبؤرة الاشعاع لمختلف الأنشطة . وهو لا يرمز فقط الى القيم الروحية والعلمية فقط بل يرمز الى مركز السلطة وإن الحاضرة العربية الاسلامية أيضاً تأثرت بالتطور العمراني الحديث وأصبحت أغلبها تجمع بين التراث والحداثة[٢] .

---

(١) عبد الله العلي النعيم ، مصدر سابق .
(٢) عبد الله العلي النعيم ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

وقد شهد العالم منذ منتصف هذا القرن ، انفجاراً سكانياً رهيباً بارتفاع عدد السكان في منتصف عام ١٩٨٧ الى خمسة مليارات نسمة يعيش نحو نصفهم في المناطق الحضرية ويقدر أن ترتفع هذه النسبة الى نحو ٦٣٪ في أوائل القرن القادم.

كما ازدادت عدد المدن المليونية (التي تتجاوز الواحدة منها مليون نسمة) والحواضر الكبرى العملاقة (التي تتجاوز عدد سكان الواحدة منها خمسة ملايين نسمة) ووصل بعضها الى قرابة عشرين مليوناً أغلبها في دول العالم الثالث .

هذه الزيادة في عدد سكان الحواضر لم تأت فقط عن طريق الزيادة الطبيعية (ناتج المواليد والوفيات) وإنما للهجرة الريفية وتحرك السكان سبب رئيس في التحضر السريع . وإن كانت الحاضرة الكبرى سوف تصبح أمراً محتوماً فان المجتمع مطالب باتخاذ الاجراءات الممكنة من أجل معالجة ظاهرة التراكم البشري في المدن وتحول تلك المدن الى حواضر كبرى تحوي نحو ½ سكان هذا الاقليم أو تلك المحافظة أو ذلك القطر .

لقد ظهرت المدن بأحجام مختلفة في العصور السابقة للتاريخ الميلادي مثل تلك المدن المرافقة للحضارة الصينية والهندية والفرعونية والعربية ثم تبدلت طرائق بنائها وهندستها وأحجامها في الحضارة البيزنطية وفي العهد الاسلامي . وكانت لها وظائف مختلفة باختلاف الغاية التي وجدت من أجلها .

وفي البحث عن بداية ظهور المدن والتجمعات الحضرية في العالم يذكر التاريخ بأن أراضي الجزيرة العربية وما حولها ، كانت مناطق تفاعل بين الانسان والبيئة والموارد الأولية وعلى أرض الجزيرة العربية اهتدى الانسان الى السكنى الجماعية واهتدى الى التحول من الأنماط المعيشية المتمثلة الى نمط العمل الزراعي وبداية استقرار الانسان .

رغم أن عمر المدينة كظاهرة حضرية يتراوح بين خمسة آلاف وسبعة آلاف عام ، إلا أن الحاضرة الكبرى كظاهرة عامة أقرب الى الحداثة منها الى القدم وإن اتساعها هو الذي يميزها عن أي استيطان حضري سابق ، حتى مدينة روما القديمة

Scanned with CamScanner

وذات المليون نسمة ، فقد كانت على علاقة مرئية بضواحيها الريفية ، وكان بامكان الفرد أن يتجاوزها من مركز المدينة الى أطرافها سيراً على الأقدام[1] .

أما في الحاضرة الحديثة فيستغرق الانتقال من مركزها الى أطرافها زمناً طويلاً وبالسيارة . وبذلك اتسع مجال المدينة العمراني حتى أصبح نطاقاً يتعدى هيمنة الفرد .

إن ظاهرة اتساع المراكز الحضرية ظاهرة عالمية ، نشأت بتأثير ارتفاع درجة التحضر . وقد شغلت ولاتزال أفكار المهتمين بهذا المجال . وقد حاولوا التوصل الى صيغة « المدينة النموذج » التي تستغل ظروفها الطبيعية والبشرية بشكل سليم وتستعين بهما في تحديد صيغة الوظيفة التي يمكن تأديتها والمساحة التي تستثمرها ، ولاتزال الدراسات الحضرية قاصرة عن الوصول الى الصيغة المثلى بسبب اختلاف مقومات نشأة المدن وتطورها من جهة ، وتباين معدلات الزيادة السكانية والوظيفة من جهة أخرى ، ولكن تظل المدن الكبرى مشتركة في صيغة واحدة وهي التمدد العمراني ونمو المساحات المبنية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها .

لكن التطور التقني للحاضرة أدى الى أن تأخذ المدن في نموها وامتدادها بعداً جديداً واختفى المسطح أو المساحة كدلالة وحيدة على النمو والامتداد ، حيث لم يعد المنزل المكون من طابقين أو أكثر هو أساس بناء المدينة ، فقد ظهرت العمائر الضخمة متعددة الطوابق وتعممت فكرة الأبنية العالية وناطحات السحاب في كثير من المدن مثل نيويورك وشيكاغو ، ولم تعد وسيلة النقل التقليدية مقتصرة على الشوارع والطرق المعروفة بل شقت الأنفاق تحت الأرضية لوسائل نقل حديثة لا يعترض مسارها عوائق ولا يؤخر سيرها موانع . وفي دول أخرى وجدت وسائل نقل معلقة أو وسائل نقل تستخدم جسوراً فوق أرضية ، وبذلك يكون قد أصبح لتصنيف المدن مفاهيم جديدة تهتم بالحجم وليس بالمساحة التي تشغلها فقط[2] .

وازدادت بعض المدن في أحجامها حتى أطلق عليها المدن المليونية من خلال

---

(١) عبد الله العلي النعيم ـ مصدر سابق .
(٢) عبد الله العلي النعيم ـ مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

انتشار ظاهرة النمو الراسي او العمودي . بالمقابل فان العديد من المدن ازداد **من خلال البناء العمودي والأفقي على السواء ويدور** في محيطها العديد من المراكز البشرية الصغرى حيث ظهر ما يمكن أن **نسميه المدينة الرئيسة والمدينة العظمى** .

ثم شهدنا ما يسمى **بالمجمعات المدنيـة** تعبيراً عن امتداد النمو العمراني والمناطق المبنية لتشمل أكثر من مدينة حضرية ولعل أكبر تجمع حضري عرف بالضخامة سواء في المساحة أو في **عدد السكان هو مجمع لنـدن الكبرى** الذي ابتلع نحو ١٢ مدينة مجاورة[١] .

ومن مجموع الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة وتتمتع بمزايا جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية عرفت **المدينة ذات الاستقطاب الحضري** ، لأن مميزاتها هذه تعطيها خاصة الجذب **والتأثير في المناطق المحيطة بهـا والقابلة للاستقطاب** وهذه الحواضر **تعاني من زيادة في السكان وتكدس في الأنشطة الانتاجية وتمركز الخدمات** وما ينتج عن ذلك من إعطاء أدوار متعددة لهذه النماذج من المدن وهيمنتها على ما حولها من مراكز بشرية .

اما في المنطقة العربية فان (المتروبولس) **أو المـدن الرئيسة** ظهرت للوجود في مناطق حديثة الإعمار خلال عشرين السنة الأخيرة وتضاعف حجم المدن الكبرى والعواصم بعد أن ضمت إليها المراكز والمدن الواقعة في نطاقها وترددت تسميات جديدة مثل : **القاهرة الكبرى ، وعمان الكبرى ، والدار البيضاء الكبرى ، او مدينة دمشق الممتازة ، ومحافظة ريف دمشق .**

٢ – نمو هائل في عدد سكان المدن والحواضر الكبرى وتغيير هام سيطرا على ترتيب المدن الكبرى المعروفة حاليا .

أصبحت المدن هدفاً لعدد كبير من السكان وطموحاً مشروعاً لأبناء الريف مثل أبناء المدن وأصبح من حقهم أن يتمتعوا بحياة المدينة ويستخدموا التقنية الحديثة

(١) عبد الله العلي النعيم ، مصدر سابق .

Scanned with CamScanner

وينعموا بمنتجاتها المختلفة التي تفتقدها الأرياف عادة ، وبالاضافة الى عوامل الطرد الكامنة في الأرياف والمعدلات العالية في الولادات والهابطة في الوفيات فان مجموع تلك العوامل كلها أدت الى ما يعرف بالانفجار السكاني العام والتضخم البشري في المدن وغير ذلك من التسميات التي أصبحت تعبر عن حقيقة الوضع الديمغرافي الجديد الذي يعرفه العالم الآن • وحيث أصبحت تلك القضية الأولى التي يعانيها علماء الاجتماع والبيئة والسكان والاقتصاد وعقدت من أجل ذلك المؤتمرات والندوات العالمية والاقليمية •

يبين السيد عبد الله العلي النعيم في معرض حديثه المذكور سابقاً بأن السيد « شريداث » أمين عام منظمة الكومنولث أكد على أهمية هذا الموضوع في مؤتمر عواصم العالم الذي عقد في كندا عام ١٩٨٧ ويتساءل عن المستقبل في عام ٢٠٠٠ ؟ وعن التحديات التي سيرثها أبناؤنا ؟ وكيف نفرط في مصادر الطبيعة وينابيع كوكبنا وكيف نتسبب في تلوث البيئة ونقضي على الغابات والأشجار ونستنزف خيرات التربة ، ولا نفكر في أساليب الاستفادة من الفيضانات أو مقاومة الجفاف •

إن المحافظة على الاقتصاد العالمي ليس بأهم من القضاء على الفقر الذي يردد بعضهم أنه جاري القضاء عليه ، في حين أن العكس هو الواقع ففي افريقيا السوداء أبلغ مثال ، حيث انخفضت مستويات المعيشية الى الثلث عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ وتسير القارة نحو مزيد من الفقر والجوع ، وإن أهم التحديات للانسان ستكون في المدن وفي الغالب ستأتي من المدن العواصم ، وقبل نهاية هذا القرن فان غالبية سكان العالم ستعيش في المدن ، وعكس ما كان عليه في بداية القرن الحالي حيث كان سكان الحضر يمثلون نحو ١٥٪ فان تلك النسبة قد ارتفعت الى ٣٠٪ من مجموع السكان وبطريقة أكثر وضوحاً نقول إن عدد سكان المدن وصل الى مرحلة مذهلة إذ ارتفع من ٧٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ الى نحو ٢ بليون حالياً (عام ١٩٨٠) •

ولذلك فانه على الحكومات عامة وبلدان الأقطار النامية خاصة ، **ان تواجه الخيارات الصعبة ومنها مراعاة التنمية الريفية اكثر من التنمية الحضرية والمدن الصغيرة اكثر منه المدن الكبيرة وذلك كجزء من التنمية المتوازنة ،**

Scanned with CamScanner

ويجب عليها أن تسيطر بصفة خاصة على القضية الشائكة وهي سياسة السكان لان النمو **السريع للمدن هو في الغالب مجرد علامة واضحة لمجتمع يحاول أن يستوعب نموا سكانياً اكبر بكثير من مصادره الاقتصادية** ، وان التعاون بين مختلف دول العالم دون استثناء أصبح مطلوباً أكثر من أي وقت مضى .

حسب احصاءات الأمم المتحدة فان طفلاً يولد في منتصف عام ١٩٨٧ سيوصل عدد سكان العالم الى نحو خمسة مليارات ، ومعدل الزيادة البشرية العامة وصل الى معدل ١٥٠ نسمة في الدقيقة أي ما يساوي نحو ٢٢٠ر٠٠٠ ألف نسمة في اليوم أو ٨٠ مليون نسمة في السنة وعلى هذا المنوال إذا حافظت معدلات النمو الحالية على حالها فان عدد سكان العالم سيصل الى ستة مليارات انسان في نهاية القرن الحالي والى سبعة مليارات من البشر في عام ٢٠١٠ م و ٨ مليارات في عام ٢٠٢٢ وان الغالبية المطلقة لهذه الزيادة ستكون في دول العالم الثالث .

إنه من الخطأ الكبير أن تترك المجالات مفتوحة أمام خيارات الانسان ومن الهام التدخل الحكومي للارشاد والتوجيه وتعليم الناس الخطأ والصواب ومساعدتهم في بناء مستقبلهم كي يساهموا بدورهم في بناء مستقبل الأمم . ومن الخطأ القاتل القول إن الأعداد السكانية الأكبر ستكون كفيلة هي نفسها بايجاد حلول لمشكلات المستقبل وإن زيادة عدد السكان ستزيد من المهرة والعباقرة والمبدعين .

إن البلدان الناجحة اقتصادياً هي التي اعتمدت سياسات للتخطيط السكاني مبنية على تربية اجتماعية مدروسة ، وفي تلك البلدان توجد علاقة واضحة بين مستويات الخصومة المنخفضة ونصيب الفرد من الدخل ، ولأن الطريق بعد ان تمتلئ الدنيا بخمسة مليارات من البشر لا تمليه الصدفة ولا قسوة المصير ، وإن التوازن بين الطبيعة والبشر يحقق بناء مستقبل أفضل لحماية الأجيال القادمة ، أما الطريق الآخر فيفضي الى صعوبات محققة ستتفاقم وستصبح كارثة إذا تأجل خفض الخصوبة طويلا.

وقد أورد السيد عمدة مدينة دلهي في مؤتمر عواصم العالم بكندا أيضاً أن التحضر يعد من أهم الظواهر في عالمنا الحاضر والمستقبل ، وان قبل حلول عام ٢٠٠٠م سيعيش ٤٨٪ من الجنس البشري في المدن والحواضر وسترتفع النسبة الى نحو

Scanned with CamScanner

٦٣٪ في عام ٢٠٢٥ م • وان التحضر والتصنيع وحركة المركبات في الطرق أوجدت وضعاً مربكاً للعقل في المدن الكبيرة ، وبخاصة في البلدان النامية ، وان النمو الحضري السريع لا يأتي إلا بنتائج سلبية وضغوط كبيرة على البنية الاقتصادية والادارية ، وان مدينة دلهي التي تبلغ مساحتها ١٤٨٥ كم وعدد سكانها نحو ٧٫٥ ملايين نسمة تمثل حالياً واحدة من أسرع المدن الكبرى النامية • حيث كان عدد سكانها لا يتجاوز ٦٠٠٫٠٠٠ ألف نسمة فقط عام ١٩٤٧ م ولكن مخططها التنظيمي الرئيس الثاني عُدل لأن يتسع الى نحو ١٢ مليون نسمة نحو عام ٢٠٠٠ م •

وعن المدن المليونية تشير الاحصاءات السكانية وتوقعات منظمة هيئة الأمم المتحدة الى أنه في عام ١٩٥٠ كانت المدن المليونية تقدر بنحو ٨٠ مدينة زادت في عام ١٩٦٠ الى ١٢٠ مدينة ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في نهاية القرن الحالي•

أما عن الحواضر الكبرى العملاقة ، فان عدد المدن التي زاد عدد سكانها على ٥ ملايين نسمة في عام ١٩٥٠ عدت عشر مدن ست منها تتوضع في البلدان الصناعية والأربع الباقية في الصين والهند والأرجنتين ولكن حسب توقعات الأمم المتحدة الجديدة وبحسب معدلات الزيادة في النمو لكل مدينة على حدة فانه من المتوقع أن يصل عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة ملايين الى ٥٠ مدينة ، تسع منها في البلدان الصناعية فقط •

ومن خلال الشكل رقم (١) المرافق يتضح النمو السكاني حسب توقعات النمو لكل مدينة والبالغ عددها خمساً وعشرين مدينة وكيف كانت في عام ١٩٥٠ وكيف ستصبح في عام ٢٠٠٠ م •

ومن خلال ذلك الشكل نستخلص ما يلي :

(١) — يبقى معدل الزيادة الطبيعية المعروف حالياً في ١٥ مدينة فقط من بين المدن الـ ٢٥ •

(٢) — يتوقع ظهور ١٠ مدن كانت منزوية عام ١٩٥٠ م لتصبح بين المدن الـ ٢٥ في عام ٢٠٠٠ م •

(٣) — تراجع عشر مدن كانت متصدرة عام ١٩٥٠ •

Scanned with CamScanner

شكل رقم (١)

التغير في ترتيب المدن الكبيرة في العالم حسب عدد السكان في عام ١٩٥٠ ـ عام ٢٠٠٠

النمو السكاني في مدينة المليونية

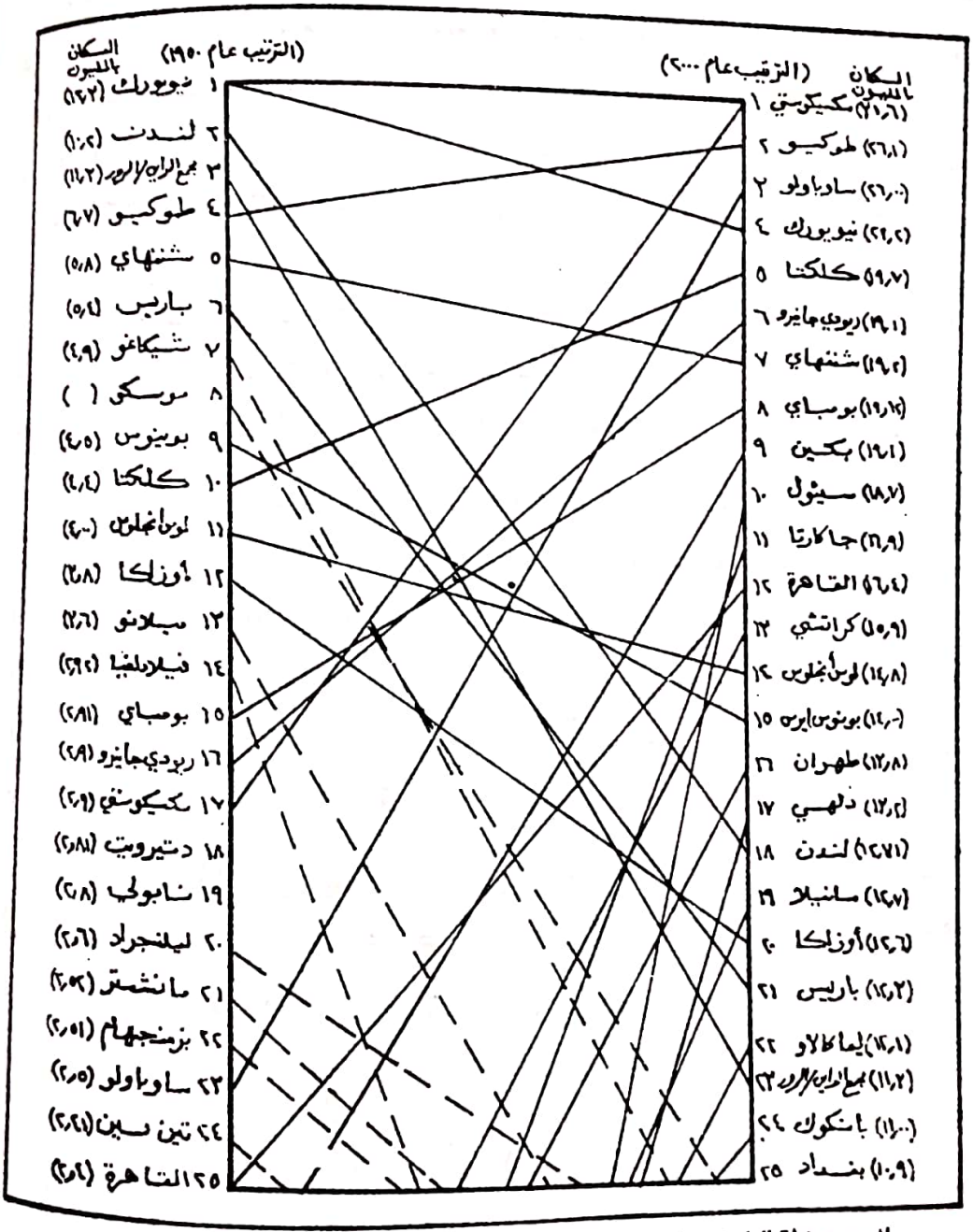

المرجع : مجلة البلديات العدد ١٢ - ديسمبر ١٩٨٧م، م. محمود حسن نوفل
(عن احصاءات الأمم المتحدة)

Scanned with CamScanner

ـ يبدو التراجع الواضح في ترتيب المدن والمجمعات المدنية ، الكبرى مثل : (لندن ، باريس ، شيكاغو ، موسكو ، ميلانو ، فيلادلفيا ، مجمع الرين ، مجمع الرور) والتي تقع جميعها في دول متحضرة ومتقدمة صناعياً ، وبالمقابل نجد تقدم العديد من المدن نحو قمة الهرم والتي كانت منزوية الى فترة قريبة مثل (مكسيكو سيتي ، القاهرة ، سان باولو ، بكين ، سيئول ، جاكرتا ، كراتشي ، طهران ، دلهي) وحيث تقع جميعها في الدول المتخلفة اقتصادياً أو في العالم النامي حيث يظهر واضحاً ضعف التخطيط العام أو غيابه لمواجهة النمو المتزايد .

إن مدينة مكسيكو سيتي سجلت أكبر رقم تزايدي حيث قفزت من المرتبة السابعة عشرة في عام ١٩٥٠ م (٢ر٩ مليون نسمة) الى المرتبة الأولى ووصلت الى نحو ٣١ر٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ م . وعلى العكس سجلت مدينة لندن أكبر رقم تناقصي حيث تراجعت من المرتبة الثانية في عام ١٩٥٠ م (١٠ر٢ ملايين) الى المرتبة الثامنة عشرة عام ٢٠٠٠ م (١٢ر٧١ مليون) مع التأكيد على أن هناك توقعات جديدة للأمم المتحدة حول ترتيب المدن حسب توقعات ١٩٨٢ .

ومن الهام التأكيد هنا أنه ليس هناك نمط سائد في العالم يفسر تحقيق التوقعات وأن كل مدينة تعد حالة خاصة .

أما التحضر في العالم العربي فاحصاءات عام ١٩٧٤ تشير الى أن مجموع السكان قد بلغ ١٤١ر٥٩٩٠٠٠ نسمة يعيش أكثر من ٤٢٪ منهم في مدن يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ ألف مواطن فأكثر ويصل معدل الزيادة السكانية فيها الى أكثر من ٣ر٦٪ [تقدير متوسط] .

وان النمو في نسبة السكان الحضر يسبق النمو السكاني العام . وإذا ما استمرت نسبة النمو الحضري على البيئة المعروفة حالياً نحو ٥٪ سنوياً فان في نهاية القرن الحالي تقريباً سيبلغ عدد سكان المدن نحو ٢٥٠ مليون نسمة .

Scanned with CamScanner

٣ ـ المشكلات المستقبلية الناتجة عن تراكم السكان في المدن :

تحت هذه الفقرة الهامة يعود الاستاذ عبد الله العلي النعيم أمين مدينة الرياض فيقول إنه في كل مكان من الحاضرة نلاحظ أن الانسان يتدخل في تشكيل البيئة. حتى في التشجير والتجميل ، ويتحرك البشر داخل الحاضرة حسبما تمليه ظروفهم الخاصة ، فنجد الكثافة السكانية في وسط المدينة والأحياء الكبيرة أعلى بكثير من أطرافها، وقد تشهد بيوتاً منفردة ومصانع متناثرة في حدائق ومنتزهات، وفي الضواحي تتلاحم المدينة مع الريف وتنشأ تجمعات لا هي حضرية ولا هي ريفية ومن الواضح أن الصفة الحضرية في المستقبل ستعتمد على الكثافة السكانية القائمة على الانتاج والمستهلكة لمعظم السلع ، وسيصبح الحيز السكني للحاضرة إما تجمعات سكنية متناثرة تفصل بينها أحياناً مناطق قليلة الكثافة وإما تمتد على مساحات واسعة جداً ولكنها على درجة عالية من التحضر والمدنية بغض النظر عن الكثافة ، وستترابط فيما بينها بوسائل نقل مختلفة وبشبكة طرقات معقدة تربط بين مراكز العمل والأسواق والاقامة بشكل منسق ومدروس .

إن التطور السريع في عـدد سكان الحواضر والمساحات التي تشغلها الكتل البنائية وتمركز قطاعات الخدمات المختلفة وتزايد متطلبات السكان أمام التراجع المحتمل في الخدمات المهيأة والمجهزة للانسان ، فان العديد من الجهات المتخصصة والمؤسسات الاجتماعية بدأت تهتم بهذه المشكلات المستفحلة من أجل تجنب العواقب المنتظرة أمام استمرار نمو الحواضر والتي بدأ قسم يعاني فعلاً عن أزمة السكن ، المواصلات ، النقل ، الكهرباء وغير ذلك . وقد طرحت تصورات لحجم الحواضر العملاقة بعدد سكانها الذي قد يتعدى معدل عدد سكانها العشرين مليوناً ، وهو رقم لا مبالغ فيه ، وحتى ولو كان فيه بعض الشك ، فانه يمهد الطريق لمرحلة اهتمام أكثر بهذه الظاهرة الجديدة بتاريخ المجتمعات ، واننا مطالبون بأخذ الاعتبار لدى تخطيطنا لتطوير هذه الحواضر والتفكير في عالم المستقبل .

وإن كانت الحاضرة الكبرى ستصبح امراً محتوماً فما الذي اعددناه او ينبغي ان نعـده لطريقـة العيش فيها وما هو الشكل الذي ستتخذه في المستقبل بمبانيها وطرقها ومرافقها ومقومات الحياة فيها ؟.

Scanned with CamScanner

يمكن أن نستخلص من الكم الوفير للبحوث والدراسات المتعلقة في الحركة العمرانية وتحرك السكان ، الأهمية المطلقة لموضوع الانفجار العمراني وزيادة النمو السكاني .

إن هذه الحواضر والعواصم المكتظة بالسكان تحتاج الى علاج سواء أكانت عواصم متقدمة أم حواجز لبلدان نامية . وبسراعاة التاريخ الحضري والتخطيط المعاصر والآمال المرجوة والنظرة المستقبلية الفاحصة، والبحوث والدراسات الموضعية والفكرية المتعمقة والتوصيات المثالية أو الغيبية أو القريبة من الحقيقة ، فانها جميعها يمكن أن تشكل مجموعة عناصر تصبُّ في قضية النمو العمراني وطرق معالجته المستقبلية .

إن مشكلة التطور العمراني والانفجار السكاني والزحف نحو المدن الكبرى ، حظيت باهتمامات بالغة وعلى كل المستويات القارية والقطرية وحتى الاقليمية ، من تلك البحوث ما كانت تؤيد فكرة تحضر البشر والسكن في المدن ، ومنها ما تطرق الى ضرورة وجود علاقة مادية تبيح زيادة سكان المدن من جهة مع زيادة كمية المرافق العامة ونوعيتها ومنها ما أعطي لحركة السكان ونمو الحركة العمرانية درجة الشرعية لإرضاء طموح البشر من أجل الاستفادة من مزايا الحضارة وشكل التقدم العلمي والتقني ومضمونه والذي يتوفر عادة في المدينة أكثر من العواصم الاقليمية والأرياف

وعالجت بالمقابل بعض تلك الدراسات مشكلة أو ظاهرة اللا انضباط في حياة المدن وقلة التجانس في أوساط السكان القادمين من أقاليم مختلفة، العادات والتقاليد ومنها أيضاً طرح مشكلة عدم انسجام فئات وأجيال جديدة من السكان حديثي السكن في المدن مع السكان الآخرين ومشكلة عدم احترام حياة المدن وعدم صيانة المرافق العامة ووسائل المواصلات وغير ذلك . بالاضافة الى ذلك فانه من الهام التوضيح لفكرة حديثة بدأت تظهر في البلدان المتقدمة حضارياً في أوروبا وأمريكا وهي فكرة معاكسة لما يجري في بلادنا ، وإذا كنا نرى وجود ظاهرة عدم الانسجام مع الأساليب الحضرية وعدم احترام قوانين وأعراف الحياة في مدننا ، فانه تسود أمريكا وبعض دول أوروبا الغربية ظواهر النزعة اللاحضرية من جهة ومحاربة وسائل ومواد

Scanned with CamScanner

التقدم التقني الموجهة لرفاهية الانسان وتفشي ظاهرة تخريب وتعطيل الأجهزة التقنية أو توجيهها للقيام بأعمال بعكس الوظيفة الموكلة إليها .

وتظهر من بين مجموع تلك الآراء التشاؤمية لحركة التحضر السريع آراء متفائلة وتدعم فكرة التحضر وتطالب باستخدام التقنية الحديثة حتى النهاية ووضعها في خدمة الانسان ورفاهيته وتعد ان الحاضرة أو المدن الكبرى هي المراكز المثلى لالتقاء الأنماط المختلفة من الأجناس البشرية المتباينة في مستوى الثقافة وفهم الحياة.

وحثت الى ضرورة قيام مثل تلك اللقاءات لما فيه خير لمصلحة البشرية ، وبعض من تلك الدراسات الجادة حث على ضرورة الاهتمام الجدي بالمدن الصغيرة والثانوية والعواصم الاقليمية والمراكز البشرية في الأرياف والعمل على تدعيمها بحاجيات الناس المختلفة وتقليل الفروق الحضارية بين تلك المراكز البشرية مختلفة الحجوم وبين العواصم الكبرى ، لأنه أصبح حالياً من الصعب جداً مع تدفق السكان نحو الحواضر الكبرى الرئيسة التي تحتل مواقع استراتيجية على مستوى الوطن الواحد والتي تضم مؤسسات صناعية وتجارية واقتصادية مختلفة ومؤثرة وأسواقاً ومراكز تجارية هامة وتتوافر فيها القوة العاملة والمستهلكون وفرص العمل ، وانه من السهل الوصول الى نتائج ايجابية بطرق أكثر حضارية للتخفيف عن المراكز والحواضر الكبرى وذلك من خلال تعميق مبدأ تحضير الأرياف أو الهجرة المعاكسة وهذا ما حصل فعلاً في تركيا على أثر نقل العاصمة التركية من اسطنبول الى أنقـرة والذي حقق أهدافه العسكرية والسياسية فضلاً عن التخفيف الهام عن مشكلات تطور مدينة اسطنبول وغيرها والحالة نفسها تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية عندما طورت أقاليمها الغربية حيث شهدت تلك المناطق نزوحاً بشرياً خففت عن الوسط والشرق وأيضاً تتكرر الحالة في الاتحاد السوفييتي على أثر النداء التاريخي الشهير الذي أذاعته القيادة السياسية لمواطنيها للاتجاه نحو الشرق ونحو الأورال من أجل تضيع البلاد وحماية صناعتها من أي خطر قادم ، من تلك السياسة الناجحة نرى أن التحضر في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا وبعض دول أوروبا الغربية وصل الى حده الأقصى سواء من حيث الاستخدام الكامل

Scanned with CamScanner

للتقنية الحديثة والموضوعة في خدمة الانسان أو من خلال النمو في عدد سكان المدن. ولكن لابد من التنويه الى أنه في هذه البلدان لا توجد ظاهرة وحدانية المدينة او هيمنة المدينة العاصمة على ما سواها واحتكارها لغالبية الأنشطة البشرية ، وتتعدد في تلك الدول المدن الكبرى ويمكن القول إن لكل اقليم داخلي مدينته الرئيسة وإن المراكز البشرية الصغرى تنعم بمفرزات الحضارة البشرية الحديثة .

وللوطن العربي أيضاً همومه ومعاناته بمشكلات التحضر التي بدأت تظهر ليس في المدن الكبرى بل في المدن والعواصم الاقليمية وحتى في المدن الريفية ، ولذلك فقد عقدت ندوات ومؤتمرات عالجت مشكلة الهجرة الريفية وتحضر الأرياف وتخديمها بالمرافق العامة الأساسية ومشكلة تراجع مستوى الخدمات كماً وكيفاً أمام زيادة مطاليب سكان المدن اليومية .

ومن تلك الدراسات ما عالجت مشكلة التغير المستمر في الشروط الطبيعية ومشكلة الأمن الغذائي وتراجع المساحات المزروعة والنقص في احتياطي المواد التموينية . ومشكلة الفوارق الصارخة التي بدأت تظهر في غالبية الدول العربية في أوساط السكان الريفيين والحضر وتحسن مستوى حياة سكان المدن على حساب الأرياف ويقابله عدم قدرة الخدمات الحضرية والمرافق العامة في المدن على توفير خدماتها للجميع واضطرار الأجهزة المختصة الى سياسة التقنين في الماء والكهرباء والغاز وحتى في مادة الخبز واللحوم والخضار وغير ذلك . مع عدم النسيان لمشكلة السكن ومشكلة النقل الداخلي . أمام تلك الهموم فانه لابد من وجود دراسات علمية متخصصة وفورية تسهم في إعادة التوزع الجغرافي السكاني من جديد والاهتمام بالخطط التنموية العامة والشاملة للأرياف والمدن على السواء وعدم تركيزها في مناطق دون غيرها والأخذ بمبدأ التخطيط الاقليمي الشامل وتدعيم نظام اللامركزية وضرورة توطين البدو والسكان من أنصاف البداوة وأنصاف الفلاحين ، والاهتمام بالمشاريع العمرانية ومناطق الرعي وتوفير الماء والطرقات ومستودعات التموين والأعلاف والحد الأدنى من الخدمات الحضرية.والقضاء على فكرة التمايز الاجتماعي والتسميات الاجتماعية التي كانت سائدة سابقاً واعتبار أن لذلك البدوي حقاً في

Scanned with CamScanner

الحياة الكريمة واستخدام عناصر التحضر وأنه أحق بذلك من ذلك السمسار والطفيلي والانتهازي والمتلاعب على القانون والهارب من وجه العدالة والمرتشي والمساوم على قوت المواطنين وحقهم في الحياة .

إن تلك الاهتمامات الجدية في تطوير الأرياف وتوضع العديد من الحاجات التي تشكل أهمية في حياة السكان في المدن الصغيرة والمدن الثانوية من شأنه أن يخفف وبشكل جدي من العبء على المدن الكبرى ودون أن ننسى ضرورة تنمية القرى والمراكز البشرية الصغيرة والريفية والتي من شأنها أن تثبت الفلاح والقروي في أرضه من جهة وتساعد في تعمير الأرض وزيادة الانتاج الزراعي والتمويني وعلى الأقل يصبح ذلك المواطن له القدرة على أن يعيل ويهتم بنفسه بدلاً من أن يكون عبئاً على الدولة . والتي بالنتيجة تحد من زيادة وارتفاع معدل السكان الحضر وتراجع سكان الأرياف والتي هي بدورها أصبحت مشكلة قارية تعاني منها جميع الدول دون استثناء (انظر شكل رقم ٢) .

وفي مشكلة التخطيط الحضري لحل مشكلات المدن الكبرى طرحت بعض الأفكار . منها التوسع الرأسي في الأبنية لحصر المساحات المبنية والحد من التوسع الأفقي وإعادة تخطيط الأحياء القديمة لايجاد التناسق مع الأحياء الحديثة وإمكان استيعابها أعداداً جديدة من السكان ، ومنها تطوير أنظمة شبكات المرافق والخدمات العامة لاستيعاب الزيادات السكانية والعمرانية المتنامية وحصر النمو العمراني الحديث خارج التمركز العمراني القديم . ومن ذلك أيضاً ما أكد على ضرورة وجود أجهزة إدارية قادرة ومتخصصة على استيعاب حركة التطور العمراني وحسن توجيهه .

ما هي التوصيات المقترحة لحل مشاكل الحضر والتحضر؟

إن التحدي الكبير الذي تفرضه علينا مشكلة التحضر والنمو العمراني والبشري الهائل يتطلب العمل الجاد على مواصلة الارتفاع بمعدلات التنمية الاقتصادية وحسن التخطيط الاقليمي والاستفادة القصوى من معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي وتوظيفه لخدمة البشرية مع الاهتمام بالتوصيات التالية :

١ ـ الاهتمام بالتخطيط العمراني لمختلف المدن وباختلاف مواقعها الجغرافية

Scanned with CamScanner

شكل رقم (٢)

تطور نسبة سكان الحضر والريف خلال عام (١٩٢٠ - ١٩٦٠ - ٢٠٠٠)

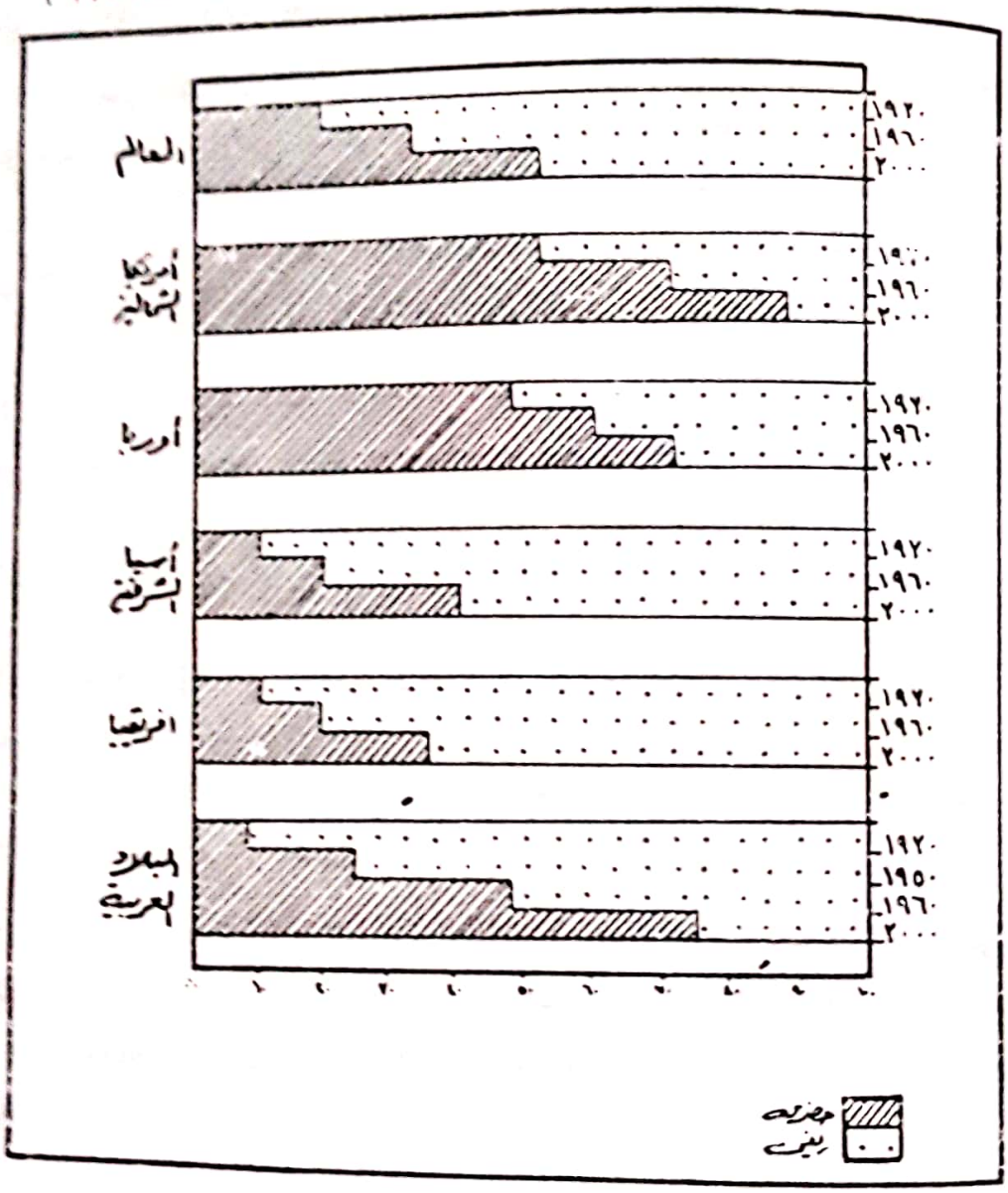

المصدر:

Growth in the World's Urban and Rugal Population, 1970,2000, U.N. No. - B69 x 1113

ووظائفها وعلى أساس أن عملية التخطيط العمراني تمثل جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

Scanned with CamScanner

٢ ـ توفير الكادر الاداري والفني والقيادي القادر على قيادة الحركة العمرانية المتوافقة مع خطط الدولة المركزية والاقليمية .

٣ ـ رفض المبدأ القائل بوجود متطلبات مؤقتة أو خطط عاجلة وكيفما اتفق أو خطط قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في عمليات التخطيط العمراني . وأنه لا وجود لمثل تلك الشعارات المطروحة وان ما يبنى الآن وحتى ولو كان على خطأ فانه من الصعب تغيير معالمه في المستقبل ولذلك فان الخطط العمرانية يجب أن تكون متكاملة وتأخذ في الحسبان المستقبل القريب والبعيد على حد سواء .

٤ ـ ضرورة ايجاد شبكة طرقات حديثة رابطة بين عموم الأقاليم من جهة ومع العواصم الكبرى من جهة أخرى واستخدام وسائل نقل حديثة سريعة ومريحة لتسهيل تنقل المواطنين وسرعة عودتهم الى مواطنهم الأصلية دون التفكير بتمديد فترة إقامتهم في البلد المزار .

٥ ـ ضرورة إحداث وخلق مؤسسات خدمات مختلفة بما فيها الصحية والتعليمية والادارية المختلفة والقضائية ، ومستودعات التموين اليومي وأسواق الخضار والمؤسسات الثقافية والرياضية وغيرها وذلك حسب توزع السكان وعدم حصر تلك الخدمات في مراكز المدن .

٦ ـ الالتزام باستخدام النسب والأنظمة المعروفة في مساحات الأراضي المخصصة للبناء والشوارع والساحات والحدائق ومواقف السيارات ، أي بما يتوافق مع المخططات المرسومة في المكاتب والتي من الواجب أن تكون قد راعت تلك الأمور بدقة .

٧ ـ ضرورة توفير المرافق الأساسية المغذية للمدينة بالماء والكهرباء والموارد التموينية والأمور الاستهلاكية الأخرى بما يكفي حاجة السكان .

٨ ـ عدم الاهمال في توفير شبكات الصرف الصحي وشبكات الطرق وعدم تقاطع ذلك مع شبكات الماء والمجاري المائية المختلفة .

٩ ـ ضرورة الاهتمام بالمواطن وتوعيته وتخصيص البرامج المرئية والمقروءة

Scanned with CamScanner

والمسموعة من أجل إفهامه أصول التعامل مع الوسائل الحضرية وضرورة الحفاظ عليها وأن ما يصونه اليوم سيكون لأبنائه وأحفاده في المستقبل .

١٠ ـ ضرورة الحد السريع من تقدم الكتل البنائية على حساب الأراضي الزراعية والعمل على إبراز أهمية الظهير الزراعي في حياة المـدن والأهمية المطلقة لتلك المساحات في تأمين ولو أجزاء من حاجات السكان الغذائية .

١١ ـ ضرورة احترام حاجة الانسان المستقبلية الى الحدائق العامةوالمساحات الخضراء ومواقف السيارات والعمل الى ترك مساحات فارغة بين الأبنية السكنية .

١٢ ـ العمل على تخفيف الضغط البشري من على مركز المدينة وضرورة خلق وتوزيع مختلف القطاعات الخدماتية والتجارية والتموينية في كل حي بشكل منفصل عن الحي الآخر وبما يكفي الحاجة الحقيقية للسكان مع الأخذ بعين الاعتبار النمو البشري المتزايد .

* * *

Scanned with CamScanner